

إلى أين تسير ليبيا؟ وما هي انعكاسات ذلك على الوضع التونسي؟

مائدة مستديرة

من تنظيم مركز الدراسات المتوسطة والدولية ومؤسسة كونراد آدناور

تونس 24 سبتمبر 2014

❖ مداخلة السيد احمد إدريس :

أود أن أرحب بجميع الحاضرين و معنا اليوم ثلاث مداخلات لثلاث متخصصين بالشأن الليبي الذين حللوا الوضع الليبي بإطناب و هم كالآتي : السيد منصف وناس ، السيد مولدي لحمير و السيد علية العلاني و يتمحور الموضوع حول الوضع الليبي : إلى أين تسير ليبيا و ما هي انعكاسات ذلك على الوضع التونسي ؟

مستقبل ليبيا من اخطر ما يوجد في المنطقة المحاذية لتونس، و هناك انعكاسات سلبية على تونس . هناك تطور خطير في الوضع الأمني منذ سقوط النظام السابق، كان في اعتقادنا أن الإخوة الليبيين قادرين على تجاوز الأزمة و الخلافات و بناء دولة حديثة لكن اتضح بعد بضع سنوات أن هذا غير ممكن في اللحظة الحالية وإنهم غير قادرين على البناء بشكل مشترك بل هم اقرب إلى الانقسام. فليبيا اليوم منقسمة إلى قسمين، فكيف ستتطور الأمور من الناحية القانونية فهل فعلا أنها ستتقسم ؟

ليبيا اليوم تعرف حكومتين و برلمانين و كل طرف متمسك بمواقفه و معتمد على استعمال القوة لحل الخلافات مع الطرف الآخر فليس هناك أي مجال للحوار بين الأطراف المتنازعة. فهذه الأطراف ترفض الحوار و الأقرب إلى استعمال العنف.

و من الأشياء التي تزداد في تعقيد الأمور هي وجود جماعات تخرج عن أي سيطرة بالإضافة إلى الأطراف التي ذكرت و شكلت حكومة في شرق ليبيا و أخرى في غربها فهذه الجماعات تهدد الطرفين معا و تهدد امن المنطقة بشكل عام و تونس بشكل خاص .

فالحكومة التونسية في وضع حرج جدا لأنها غير قادرة على تحديد الطرف الذي بإمكانهم التعامل معه بشكل واضح فتونس غير قادرة على الاعتراف و لا على مساندة الحكومة الشرعية بشكل صريح لأنها موجودة في شرق ليبيا ، في حين أن الغرب تسيطر عليه الحكومة التي لم تعترف بها تونس اعترافا صحيحا لكنها مجبرة على التعامل معها لأنها

على حدودنا و قد تهددنا امنيا إذا لم يتم التعامل معها و لكن في نفس الوقت مجرد التعامل معها يؤدي بشكل غير صريح أن تونس معترفة بها مما سيخلق لها إشكالا دبلوماسيا مع الحكومة التي تعتبر نفسها شرعية . تعتبر تونس في وضع دقيق و حرج و عليها أن تختار السبيل الأسلم لمواجهة هته الحالة الليبية.

بالإضافة إلى ذلك أكثر من مليون لبيي يعيشون في تونس. جزء منهم على خلاف واضح مع من هم اليوم يسيطرون على الجزء الشرقي أو الجزء الغربي في ليبيا مما قد ينقل الخلاف بين كل هته الأطراف إلى تونس خاصة أننا في ظرف سياسي حرج نحتاج فيه إلى الاستقرار بما أننا نستعد للانتخابات و ربما أي زلة من الحكومة التونسية تجاه الأطراف الليبية قد تؤدي إلى كارثة قد تعيق الانتخابات و بالتالي تعيق كل المسار في تونس فلا يمكن إلا القول أن ما يحدث في ليبيا خطير جدا و هناك على الأقل بشكل ما انعكاس مباشر على الوضع في تونس.

هته الندوة يقوم بها مركز الدراسات المتوسطية و الدولية بالمشاركة المباشرة للمؤسسة الألمانية "كونراد ادناير" شريكنا الأساسي الذي نشكره على هذا التعاون المتواصل و نشكر ممثل المؤسسة "السيد هاردي استري" الذي ما فتئ دعم المركز منذ نشأته و سوف يأخذ الكلمة لتقديم الموضوع من وجهة نظره .

❖ مداخلة السيد هاردي استري :

باسمي و باسم المؤسسة يسعدني أن أرحب بكم جميعا في هذه الدائرة المستديرة حول موضوع "أين تسير ليبيا".

أعتقد أن الوضع الحالي في ليبيا يمثل تحديا كبيرا للمنطقة ككل و خصوصا بالنسبة لتونس خاصة و إنها على اقتراب من موعد الانتخابات و هي تعتبر مرحلة حساسة. و في الوقت الحالي كل التركيز من قبل الدول الأوروبية و الولايات المتحدة موجه نحو الدولة الإسلامية المتواجدة في العراق و سوريا. و أن العدوان الليبي متخفي وراء ذلك و أنا مقتنع أن في الأسابيع المقبلة سوف يظهر بقوة مما سيوقظ أصحاب القرارات في أوروبا و في المنطقة و ذلك لعدة أسباب أولها انه في اعتقادنا أن الصراع في ليبيا ذو بعد أحادي أي من جانب واحد أي بين الإسلاميين و من هم غير إسلاميين ، هنالك كذلك صراع بين الشرق الليبي و غربه و بين الميليشيات و الجيش .

و هناك صراع أكثر تعقيدا و هو مباشر في ليبيا بين دول الخليج كقطر و العربية السعودية و بين دول أخرى كمصر و ذلك لأهداف خاصة.

هناك 3 نقاط مهمة: أنا أتذكر أن القرار الصادر من منظمة الأمم المتحدة مع وزير الخارجية السابق عندما قررت ألمانيا بعدم التدخل على العدوان الليبي . و عندها واجهنا العديد من النقد في هذا الموضوع لأننا لم نتخذ قرار مؤيد و عندها لم يكن القرار سهلا خصوصا بالنسبة للولايات المتحدة و فرنسا الذين ضغطوا كثيرا على السيدة "مركل" . و قد تذكرت ما قاله وزير الخارجية السابق "لكولن باول" عند اجتياح القوات الأمريكية للعراق أن الدخول للمعركة سهل و لكن كيفية الخروج منه هي الأصعب . لذلك و بصفتي جيوسراتيجي فاني اعتقد أن السؤال المهم يكمن في كيفية الدخول و الخروج من المعركة .

❖ مداخلة السيد مولدي لحرر :

شكرا جزيلا على هذه الدعوة و أود أن اشكر كل من مركز الدراسات المتوسطة و الدولية و مؤسسة كونراد ادناير اللذان يساندان هذا العمل من النوع الخاص و هو التفكير في ما يحدث في البلدان التي تعودنا على تسميتها بلدان الربيع العربي .

اعتقد أن الكلمة المفتاح التي اخترقت تقديم الأستاذ احمد إدريس هي "التحدي الليبي" ، وهو تحدي داخلي و إقليمي و دولي و لكن من وجهة نظر العلوم الإنسانية تمثل الحالة الليبية تحدي حقيقي على المستوى المعرفي لان من المشاكل التي يعاني منها المراقبون السياسيون و المحللون المهتمون بالشأن الليبي هي هل أن هناك آليات فهم ؟ و هل يمكن تطوير أدوات التصنيف و الفهم و التحليل و هل يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى نتيجة مقبولة في الذهن أي فهم ما يجري و إعداد طريقة التدخل المبنية على الفهم القريب من الصحة . وهذا يعتبر مشكلا معرفيا مطروح على جميع المراقبين للحالة الليبية.

تبدو المسألة في تونس شبه محسومة على المستوى الذهني، تقريبا نعرف المسار و نعرف مخاطره لكن في الحالة الليبية لدينا صعوبات كبيرة من هذا النوع. لدينا إلى حد الآن حلقة شبه مفقودة في ما يخص كيفية تحليل الحالة الليبية.

التحدي الثاني هو وجود حلقة شبه مفقودة تسمى حلقة الفعل.

السؤال المطروح هو ما هي الأطر التي يشتغل بها الفاعلون السياسيون في ليبيا ؟ هل هناك أحزاب مثلا و هل صحيح أنها تشتغل وفق القبائل ؟ أم هل هي جهات ؟ مالذي في يد الفاعل السياسي في ليبيا كي يحدد استراتيجيا و شروط تمكنه من الوصول إلى الهدف المرسوم ؟

ليس لديهم في ليبيا لا منظمات و لا أحزاب و الأخطر من ذلك أن في الانتخابات الأخيرة للمجلس التشريعي الجديد الذي لم يكتسب الشرعية إلى حد الآن أنه من شروط الترشح على المستوى الداخلي أن لا تنتمي إلى أي حزب أي غياب أدوات الفعل السياسي الحديثة.

ليبيا هي الحقل المنسي في العلوم السياسية بالنسبة للباحثين في المغرب أو تونس أو الجزائر فقليلا ما يتم اعتماد المثال الليبي في البليوغرافيا لإثبات أو نفي فكرة معينة . هذا في الوقت الذي نشأت في ليبيا أهم النظريات التي تفسر و تحلل المجتمعات المغاربية على يد الانتربلوجي الشهير "إيفنس بريتشة " الذي جاء كمستشار للجيش البريطاني في ليبيا و كتب أهم كتاب على " السنوسية" وفيما بعد أصبحت تهم عدة مناطق في العالم .

نعود الآن إلى الحالة الليبية كيف يمكن أن نصنف هذا الصراع المخترق في جميع الاتجاهات فهناك من يشتغل على قاعدة عرقية و لدينا كمثال سكان الجبل الغربي " الامازيغ" الذين رفضوا الانتماء إلى لجنة 60 التي ستكتب الدستور في مرحلة أولى على الأقل و لا ادري مالذي حدث معهم الآن . لدينا كذلك مجموعات في الجنوب مثل التوارغ و غيرهم ذو مطالب تتقاطع فيها المطالب بين المحلية و العرقية .

من ناحية أخرى ، توجد الصراعات الإيديولوجية هناك من هو حدائي ، ليبرالي و هذه المجموعات موجودة في ليبيا منذ 70 و قد قاومها القذافي. وهناك أيضا مجموعات تطالب و تتكلم باسم الدين الإسلامي أي تعتبر أن حل ليبيا في التوجه الإسلامي، هناك كذلك داخل هذا التوجه العام العديد من التيارات الدينية المتشددة جدا و المتعارضة مع التيار المعتدل إلي حد ما في ليبيا.

إذن في نهاية الأمر و حسب وجهة نظري يجب التبسيط كمرحلة أولى لفهم ما هو معقد. أنا في اعتقادي أن هناك خيطان واضحا في ليبيا يدور حولهما الصراع أولا هناك حدث مهم و هو سقوط نظام معمر القذافي بمقاومة شعبية عارمة تحولت في ما بعد إلى مقاومة عسكرية أي إلى حرب و المطلوب ليس إسقاط النظام فقط بل الحصول على جزء إذا لم تكن كل السلطة لان ليبيا بلد بترولي و يعتبر من يملك السلطة مالك للمال مباشرة وله القدرة على توزيع المال و الاعتبار الاجتماعية .

إذن تحولت المقاومة الاجتماعية إلى مقاومة عسكرية و من ثم أصبح موضوع المعركة هو السلطة أي المال و الاعتبار الاجتماعية. و بذلك انقسم المجتمع الليبي إلى من اصطف إلى جانب معمر القذافي و إلى من قاومه.

إذن هناك ارث في هذه الناحية و الليبيون متأثرون جدا من الطريقة التي اسقط بها القذافي لأنها عنيفة و تخلف جروحا تنتشر في جسم المجتمع الليبي. و السبب الأساسي لهذا الألم الكبير أن في الواقع جميع الليبيين اشتغلوا في نظام معمر

القذافي . و في هذه النقطة بالذات ، يمكن أن نجد مصالحة في المجتمع الليبي حيث يمكن أن نتفق على أدوات تقييم لمعرفة من كان مع النظام و من ضده .

الخط الثاني، هو النموذج المجتمعي، هناك معركة حوله و هي معقدة و تشبه بداية الحالة التي كانت عليها تونس حيث أن هناك لخبطة في تونس بين نخبة التيار الإسلامي، النهضة و غيرها و بين القاعدة التي فيها أنصار الشريعة و مجموعات أخرى عنيفة.

المجتمع المدني التونسي قوي حيث أنهم فرضوا شيئا فشيئا تطورا جديدا فرض على حركة النهضة أن تأخذ مسافة و تعلن تبرأها من القاعدة على الأقل على المستوى الرسمي والإعلامي .

لكن هذا لا يحدث في ليبيا بالرغم من أن هناك نفس الوضع فهناك مجموعات لها فكر ليبرالي و تؤمن بالحدثة و هناك من يدعو إلى تطبيق الشريعة هم نخب مسيطرة اجتماعيا لان التنمية في المجتمع الليبي لم تثر العلاقات الاجتماعية و على هذا الأساس فان الثورة أعطت قوة كبيرة للمشتغلين بالدين مما مكنهم من احتلال الساحة السياسية الفكرية في مقابل تخلف النخب الثقافية و نتيجة لغياب التنوع الكبير استغلوا الفرصة بان يتكلموا على أساس أن المشروع الإسلامي هو تطبيق للشريعة. أي لا يوجد مثل داعش و طالبان ، هناك نخبة قليلة من هته التيارات احتلت ساحة الكتابة و الحديث و تصرفت على هذا الأساس . القاعدة الموجودة في المنطقة الشرقية نظمت بهذا الشكل و هو الآن تتصرف بهذا التشدد.

المشكل في ليبيا غياب و ضعف نخبة المثقفين الليبيين الحداثيين ، في النظام السنوسي أرسل العديد من البعثات إلى أمريكا و بريطانيا و أصبح لديهم فكر حداثي لكن النظام كان تقليدي أي نظام ملكي و مجلس يكاد يكون بدون انتخابات

بالنسبة لنظام القذافي فانه في بنيته الذهنية و القانونية معادي للمثقف الحر إضافة إلى كونهم عسكري. والنتيجة بعد 40 سنة انه لدينا ضعف في تأثير النخبة الثقافية على تزويد الفاعلين السياسيين بأدوات تحليل جديدة و مرجعيات ، هم لا يشكلون كتلة حتى في مفهوم التسامح والتعايش و لذلك فالعسكريون هم اللذين يحسمون دون اللجوء لا إلى النقاش ولا في طريقة لحل هذه القضية .

الآن ما يحدث في ليبيا أن هناك مجلس أي مؤتمر عام ليس لديه صلاحيات كتابة الدستور (جماعة 60 هي المعنية بكتابته) و يعتبر في تأويل المعارضين أن صلاحيته قد انتهت باعتبار أن هذا المؤتمر مكون من 60% من المستقلين و 40% من المتحزبين.

في البداية رحب الحداثيون بهذا لان في اعتقادهم أنهم نجحوا في الانتخابات على مستوى الأحزاب اللذين تقدموا و لكن في الحقيقة عندما بدأ الفرز وجدت نسبة ضئيلة من الحداثيون في المؤتمر و أن التوجه و الخط الإيديولوجي الإسلامي هو المسيطر في المؤتمر و من ثم انهارت الدولة لان المليشيات منقسمة في حد ذاتها و غير منتمية لنفس التيار .

في نهاية المطاف وصلنا إلى مرحلة أن الدولة و المجلس لا يشتغلون و بالتالي هذا التوجه غير مفيد لليبيا و يعتبر خطير على مستوى بناء نموذج مجتمع ليبي حر و ديمقراطي و فيه قيم الحداثة السياسية و بالتالي انتهت صلاحيات هذا المؤتمر .

و بالنسبة للقوى الدولية ، بقدر ما هناك لاعبون سياسيون محليون لديهم صعوبة في إيجاد الحلول لمشاكلهم ، هناك لاعبون دوليون يتدخلون بشكل أحيانا مباشر لان مصير ليبيا يهمهم لموقعها الاستراتيجي و لثرواتها الطائلة و لذلك فان التعقيدات الليبية لا تكمن فقط في غياب حلقات الفعل و الفهم و لكن أيضا في التدخل الدولي الذي يريد إنجاح هذا الاتجاه أو ذاك .

وفي الختام ، سأحدث عن الصراع بين المؤسستين .

السؤال حول أين تسير ليبيا ؟ لا احد لديه الجواب الحاسم لكثرة الاحتمالات و حتى الليبيون لا يعرفون الإجابة .

حقيقة ما يحدث في ليبيا أن هناك مجلس تشريعي انتخب و ليس لديه القوة على فرض وجوده على مستوى الواقع لأنه عسكريا ليس لديه كل أدوات العمل فإما أن يبقى بهذه الطريقة أو يطالب بالتدخل الدولي و هذا ما قام به . أنا اعتقد أن المجلس التشريعي ارتكب خطأ فادحا عندما اعتبر أن الجهة المقابلة جهة إرهابية لا يمكن أبدا التفكير في مصالحة وطنية و بناء مصير مشترك من خلال هذه التصنيفات و الحال أن الجهة المقابلة تملك عسكريا اكبر القطاعات في ليبيا .

ما يقوم به المجلس الآن هو محاولة لافتتاك و بسط النفوذ على المؤسسات بشكل رمزي و محاولة جلب اعتراف دولي ربما سيؤدي إلى تدخل عسكري مباشر .

و أنا اعتقد أن هناك تقاطعا بين هذه الفكرة و بين الفدرالية لان في البداية الفدرالية رفعت كادات للضغط السياسي و ليس لتقسيم ليبيا و الآن بما أن الموضوع يخص الشرعية السياسية فان فكرة الفدرالية تقاطعت مع هذا الحدث الجديد و هو المجلس التشريعي الجديد .

الآن هل بإمكان ليبيا أن تواصل بنفس الطريقة ؟ أنا اعتقد و حسب رأي الشخصي انه يجب إعادة الانتخابات و قد أكون مخطئا. يجب نزع الشرعية على كل من هذا و ذلك رغم كل الجهود المبذولة الآن لتكوين حكومة ائتلافية بين المجموعتين المتصارعتين . هذا ممكن إذا تمت تنازلات سياسية من الطرفين و لكن أنا اعتبره احتمالا ضعيفا لأنني اعتقد أن إحدى الاحتمالات أن يجلس الليبيون و يتفقون أن ما هم فيه الآن لا يؤدي إلى نتيجة ايجابية و لا يؤدي إلى وحدة ليبيا و عودة اللاجئين من تونس لإعادة مستقبل ليبيا لان إذا واصلوا بهذه الطريقة فهم الخاسرون .

يجب أن يتفقوا على 3 أو 4 اتفاقات :

- إعادة بناء الدولة الليبية.

- نبذ الإرهاب : تعريفه و تحديده .

- إعادة صياغة المؤسسات فهذا ممكن لكن يتطلب وقت من العمل .

النقطة الأخيرة الآن هي علاقة تونس بهذا الوضع. اعتقد أن الدبلوماسية التونسية في وضع لا تحسد عليه أولا لان الثقل الديمغرافي الليبي من الجانب التونسي (60% من سكان ليبيا يقطنون في الجانب الغربي من ليبيا) و بالنسبة لتونس هذا مهم فإذا ساندت الدبلوماسية التونسية الممثل التشريعي الجديد فانه سيكون لنا أعداء على حدودنا وسيكون لنا مشكل مع المؤسساتين لان كلاهما فاقد للشرعية و إذا تم التدخل الخارجي فان أول الخاسرين هي الدول المجاورة ، لذلك على دول الجوار مع الاتفاق مع الأمم المتحدة أن يحثوا الليبيين على الاتفاق على مجموعة من المسائل دون التمسك بالمؤسسات الموجودة الآن و يجب إيجاد حل توافقي قائم على خطة طريق لبناء ليبيا حتى و إن اخذ الكثير من الوقت يكون ذلك أصلح لحال ليبيا .

تعقيب السيد احمد إدريس :

شعرت من خلال كلامك انه لا يزال هناك بعض الأمل في ليبيا لان الأطراف المتحكمة في الصراع اليوم هي أطراف أو جزء هام منها لازالت تؤمن بضرورة السيطرة على المؤسسات لأنها لا تحتكم إلى القوة مباشرة و إنما تجعلها

كوسيلة للسيطرة على المؤسسات أي أن فكرة المؤسسة غائبة و لكنها حاضرة في ذهن اللذين يودون التحكم في
مصير ليبيا اليوم وعلى الأقل هذا مطمئن إلي حد ما.

و الآن نمر إلى مداخلة السيد منصف وناس الذي تنبأ بحدوث حرب أهلية في ليبيا وان التقسيم وارد و كل ذلك على
خلفية ما يسمى بالمؤامرة ضد ليبيا و جزء من هذا التنبؤ هو بصدد التحقق .

1. تحليل من خلال منظور سوسيولوجي:

❖ مداخلة السيد منصف وناس :

في البداية أود أن أشير أن الوضع في ليبيا وضع مركب و صعب و لا يمكن القول انه يوجد من يملك فهما حاسما له،
سأحاول تقديم عناصر تساعد على القراءة و ليس الفهم.

إذن حالة ليبيا اليوم غير مستقرة و في العلوم السياسية و الجيوستراتيجية تعرف ليبيا على أنها حالة من عدم الاستقرار و
تنتج العديد من التوترات للجيران.

في العلوم الإستراتيجية حالات الاستقرار لا تنحصر في الداخل فقط و إنما من تقيض أليا على المحيط القريب و ربما
البعيد و الدراسات الأمريكية التي أنجزتها المؤسسات الإستراتيجية و السياسية والمتخصصة في العلاقات الدولية تؤكد
أن اللا استقرار يفيض على الجيران القريين و البعيدين في نفس الوقت و سأشير إلى بعض هذه التقارير .

و يعود هذا الوضع أساسا إلى اعتبارين بارزين هما غياب الدولة التي خرجت من مرحلة الدولة الفاشلة إلى الدولة
الغائبة و قوة الميليشيات و امتلاكها لكميات من الأسلحة العديدة و الأهم من كل ذلك تحالفات الميليشيات مع أطراف
إقليمية و دولية بمعنى أنها خرجت من مرحلة الميليشيات المحلية لتصبح فاعلا مشاركا في الوضع الإقليمي و الدولي .

و لا أريد أن أشير إلى الأرقام فهي موجودة لدى الجميع و لا إلى كميات الأسلحة فالسيد "ينقي ايمن" كفاني مئونة
الإشارة إلى ذلك و في خطابه في نوفمبر 2012 أشار إلى هذه الكميات في مجلس الأمن و السيد محمود جبريل أشار
أيضا في إحدى محاضراته منذ أشهر قليلة إلى هذه الكميات و قدم أرقاما هو مسؤول عنها و لعلني أشير إلى تقرير مهم
نشر منذ فترة قليلة و هو تقرير لمعهد العلاقات الدولية الأمريكية و هو من أشهر المراكز البحثية يقول أن السلاح الليبي
يصل إلى 14 دولة قريبة و بعيدة و أن حتى الميليشيات التي تقاتل في اكرانيا نيابة عن هذا أو ذاك هي تتغذى جزئيا من

السلاح الليبي الذي تقوم بنقله مافيات محلية و دولية موجودة في الصحراء الإفريقية و في بلدان غرب الصحراء الإفريقي .

هذه تعقيدات مهمة و لكنها لا تعطي فكرة عن الأبعاد المتعددة للصراع في ليبيا فهو ليس صراع محلي فقط و ليس وطني فقط بل هو صراع تتداخل فيه الأبعاد الإقليمية و الدولية بالأبعاد المحلية و الجهوية و الإشكال هنا أن هذه الميليشيات التي تستقوي بالسلاح و بالتحالفات الإقليمية تستند إلى شرعية المشاركة في انتفاضة فيفري 2011 كما تستند إلى شرعية اسمها بالشرعية المؤسساتية فجزء من هذه القوة يعود إلى 3 اعتبارات :

الاعتبار الأول أن السيد مصطفى عبد الجليل سمح لهذه الميليشيات بان تبقي على سلاحها و هي التي أبدت استعدادا أوليا بان تتخلى عن السلاح و كان بإمكانها التخلي عنه لكنه هو كلفها بمهمة صيانة الحدود و حماية المجال الجوي و البحري الليبي فأبقت على سلاحها ثم تحول ذلك إلى مشكلة في ما بعد لان السلاح يمثل قوة .

الاعتبار الثاني: تمكين هذه الميليشيات من كميات كبيرة من التمويل إكراما لها على الدور الاستثنائي و التاريخي الذي قامت به في انتفاضة فيفري 2011.

الاعتبار الثالث: و هو مؤسساتي و قانوني. تم تحصين الميليشيات من أية متابعة قانونية في حالة التورط في قتل و اغتصاب بمعنى أن المجلس الوطني الانتقالي وفر لهذه الميليشيات القوة و جعل لها الفرصة أن تكون فاعلا سياسيا و عسكريا و ميدانيا مهما لا يمكن تجاوزه حيث أنها تحولت إلى فرق 3 يمكن ترتيبها استنادا إلى قوة القانون و حمايته وقوة المال و السلاح استطاعت أن تتحول إلى فاعل مهم يتوزع إلى 3 عناصر رئيسية :

1- ميليشيات عقائدية إيديولوجية .

2- ميليشيات مناطقية و جهوية.

3- ميليشيات إجرامية.

المسألة في تقديري أن الأخطر هو ظهور المعطى الإسلامي أي المجموعات الاسلاموية المتشددة و أنا أصنف الإخوان من هذه المجموعات تنظر إلى ليبيا على أساس أنها دولة إسلامية و يجب أن تطبق ما يسمى بالمشروع الإسلامي أي اعتماد الشرعية الإسلامية علما و أن السيد مصطفى بن عبد الجليل مهد لذلك في ما يسمى بخطاب التحرير في 23 أكتوبر باعتماد المرجعية الإسلامية في التشريع و تبني تعدد الزوجات و هو مطلب غريب في بلد خرج من هذه الحرب مدمرا معنويا و ماديا و يحتاج إلى إعادة بناء شامل و جذري و متعدد المستويات.

الإشكال الذي يجب أن أشير إليه هو أن هذه المجموعات الإسلامية تعرض صعوبات ثلاثة:

-الصعوبة الأولى هو أنها لا تؤمن بالاختلاف أي إمكانية العيش المشترك أي إمكانية الالتقاء و التحوار في مصلحة الوطن و أن نتعايش رغم اختلافنا و هي فلسفة المدينة الحديثة.

-الصعوبة الثانية تجسم في القتل و التصفية لكل من يخالفهم و هذا إشكال كبير حيث لاحظنا أن هناك أكثر من 1300 تصفية في العسكريين و الأمنيين و النشء السياسيين و الواضح أن اليد الإسلامية المتشددة مشاركة في ذلك .

الصعوبة الثالثة : لا يوجد مشروع لدى هؤلاء هي عبارة عن فكرة عامة تحتاج إلى آلاف من التلويحات و الدقائق لتصبح مشروعاً .

هنا جاء التعقيد أي أن أرضية الحوار الوطني غير متوفر بين ما نسميه بالمكون المدني الليبرالي و بين المكون الاسلامي بغض النظر أن كان إخواني أو سلفي أو جهادي ، داعشي أو أنصار الشريعة ..

المعطى الأساسي في الحالات الاستثنائية هو وجود ما يسميه مارلو بونتي بفلسفة الإرادة . لا توجد هذه الفلسفة لدى المكون الاسلامي من اجل الحوار و تحديد المشروع المستقبلي للخروج من الأزمة و القبول للمصالحة .

المسألة الثالثة الأكثر تعقيداً و هي شبكة التحالفات الدولية ، لا يوجد اليوم في ليبيا طرف داخلي لا يملك تحالفات قوية أو ضعيفة ، جزئية أو كلية مع أطراف قريبة و بعيدة في نفس الوقت و هو في تقديري معطى استراتيجي بنيوي مهم علينا أن نأخذ في الحسبان حينما ننظر في إمكانيات الحوار الوطني ، البحث عن كل البدائل الممكنة على ما هو قائم و في كيفية اقتراح حلول و أنا متفائل لليبيا رغم كل الصعوبات و سأحاول أن اطرح بعض هذه الحلول للخروج من هذه الأزمة رغم أن ليس هناك حلول حاسمة و نهائية في ليبيا لان الوضع صعب و مركب.

المسألة الأخرى هو أن البعد المؤسساتي ذو بعد مهم فالحكومة اليوم غائبة أي أننا لسنا بعيدين عن الحالة السابقة و هذا ما اسميه في كتابي بالتشتت المؤسساتي .

هذا التشتت يعطي علامة ضعف قوية باتجاه الداخل أي المليشيات المستقوية بالداخل و الخارج و يعطي علامة هشاشة و عدم استقرار إلى العالم الخارجي و هو الذي يتتبع الوضع في ليبيا و يقيم و يحاول أن يتبنى السياسات

الإشكال هو انتقال الحكومة و البرلمان إلى طبرق يعطي علامة ضعف لا متناهية و يدل على أن الحكومة فارة .

المسألة الأخرى أن الحكومة ضعيفة و غائبة و لكنها ليست فاشلة . كذلك انهيار النظام السياسي الشمولي و الكلياني المشخص كشف عن عدم توافق إثني في ليبيا . و ليبيا اليوم فيها مشكل إثني كبير جدا التوارق من جهة و التبو و الاخوة الامازيغ من جهة أخرى و هناك إشكال كبير في هذه المكونات الثلاثة . هناك عدم توافق بينها و بين المكون

العربي و رأيتم الصراع بين القبائل التنبوية و القبائل العربية الامازيغية ، الاباضية في جبل الغرب في ليبيا و في نفس الوقت لا يوجد حوار حقيقي لأجل التجاوز .

المسألة الأصعب حسب تقديري تتمثل في عدم وجود توافق حول مستقبل ليبيا هناك قراءتان كبيرتان : قراءة ليبرالية مدنية تدعو إلى ما يسمى بالدولة المدنية و لكن هناك قراءة دينية متشددة تدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية و إلى دولة الخلافة إذن هي حزمة من الصعوبات التي تؤكد أن الوضع في ليبيا يحتاج إلى فهم عميق و إلى تضافر الجهود من اجل هذا الفهم دون إقصاء.

في ما يتعلق بالحلول أنا اعتقد أن ليبيا وضعها الراهن محصل خديعة كبيرة تتمثل في أن الحلف الأطلسي الذي جاء ليدمر النظام السابق دمر الدولة القائمة على هزها لأنه لم ينتبه إلى مسألة بنوية و اجتماعية مهمة و هي اندغام جهاز الدولة في الحاكم ما أسميته " الحاكم الدولة" في كتابي " العسكر و النخب و التحديث في ليبيا " فتهدم النظام السابق و انهارت معه الدولة .

المستوى الثاني في هذه الخديعة هو أن الغرب لم يفكر في البدائل و لا في إيجاد مؤسسات تستوعب مرحلة انهيار النظام و الدولة الهشة من طرف الحاكم .

المستوى الثالث متعلق القرارين 1970-1973 و الذي لا يسمح بالتدخل العسكري إنما لحماية المدنيين.

المسألة الأخرى، أن المؤسسات العربية و الإقليمية و الدولية تخلت عن ليبيا و لم تسندها في مرحلة ما بعد النظام أي بعد 20 أكتوبر 2011 و الدليل على ذلك أن الجامعة العربية سلمت الملف برمته إلى مجلس الأمن و وضعت ليبيا تحت البند 7 دون التفكير في بدائل.

دوليا لا بد من عودة ليبيا للساحة الدولية و أن تتحمل الجامعة العربية و الاتحاد الإفريقي و مجلس الأمن مسؤولية إيجاد حلول و الضغط من اجل بناء بيئة حاضنة رغم كل الاختلافات .

يجب إيجاد أرضية جديدة في ليبيا و التفكير في حلول لمواجهة هذه الحرب الأهلية ويكون ذلك بالتوافق بين المعسكرين اللذان يدعمان المليشيات، معسكر قطر، تركيا و السودان من جهة و معسكر السعودية، الإمارات و مصر من جهة أخرى و بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية.

المفارقة سياسية دولية حيث أن الإدارة الأمريكية موجودة في المعسكرين و تدعم في الآن نفسه المعسكرين و هي ظاهرة سياسية دولية غريبة لم يعرفها التاريخ البشري جراء ضعف الرئيس اوباما أمام الدولة العميقة ، دولة

الاستخبارات و عدم قدرته على اتخاذ القرارات الجريئة في مواجهتها و هذا إشكال كبير . و ما لم يحصل توافق بين المجموعتان فستكون مسألة التوافق الداخلي صعبة.

المسألة الأخرى ، انه لا بد اليوم من تونس و مصر و الجزائر من التورط ايجابيا في الوضعية الليبية .

سأشير إلى الدبلوماسية الجزائرية التي تعتبر قوية و المناضلة و المشاركة في اغلب ملفات العالم ايجابيا و صاحبة الاقتراحات و التي تمثل قوة اقتراح انكشفت على ذاتها و تراجعت إلى الخلف و لم تعد معنية إلا بالشأن الداخلي ، في حين أننا كنا ننتظر موقف أكثر جرأة في التعامل مع الحالة الليبية لان حسب معتقداتنا و ثقافتنا و حضارتنا أننا شركاء في السراء و الضراء وفي مقابل انكماش الدبلوماسية الجزائرية التي لديها موارد بشرية متميزة ، استفادت الدبلوماسية السعودية بقوة و عملت على استبعاد الدبلوماسية القطرية و أشخاص مؤثرين في القرار السياسي القطري لكنها ارتبطت بظواهر دينية جديدة و هي ظاهرة التشدد الديني أي اعتمدت على القوة في حين أن السعودية لديها ما يكفي من الموارد و التحالفات الدولية ما يغنيها عن التحالفات مع تنظيمات متشددة .

المسألة الأخرى أن تونس و الجزائر و مصر قادرين فعلا على الدفع في اتجاه الحوار و إرجاع الملف إلى السياق الدولي وعلى تحفيز الجامعة العربية و الاتحاد الإفريقي و مجلس الأمن من اجل إعادة النظر في الملف الليبي و خلق فرص للحوار .

اليوم هناك ضرورة في المحيط الإقليمي لليبيا يجب الاشتغال على خلق بيئة حاضنة للحوار و المصالحة لأنها تعتبر ضرورة اليوم لان هناك مليون و نصف ليبي في تونس ، 80 ألف في القاهرة ، و بين الجزائر و النيجر و التشاد حوالي 300 ألف تقريبا أي 1 على 5 من الليبيين في وضعية مهجر صعبة.

اختتم بفكرتين ، أولا يجب تجريب جميع الحلول ثانيا لابن أن نكون على درجة من الصراحة مع أنفسنا و أن نستبعد التخوين الذي ساد على 40 سنة و أن ننظر على أن رغم الاختلاف يمكن أن نلتقي لإعادة بناء ليبيا و من شروط قيام دولة جديدة هو المصالحة الوطنية لان فلسفة الدولة قائمة على التقريب و لا للإقصاء .

ليبيا اليوم محكومة من 4 دوائر و هم كالتالي : المجتمع المدني - القبائل - المليشيات و دائرة المهاجرين إن توفرت الإرادة الدولية فإنها قابلة للإصلاح .

2. تحليل من خلال منظور تاريخي:

❖ مداخلة السيد علية العلاني:

في هته المداخلة، سأسعى إلى الحديث عن الإشكاليات الأمنية و السياسية التي يمكن أن يتفاعل معها أجوار ليبيا و في مقدمتها تونس.

اعتقد أن هناك أخطاء كثيرة في كل الثورات و لا نحمل الشعب الليبي كل الأخطاء لأنه من الطبيعي جدا حدوثها و ذلك لنقص في تجربتها. و لعل اكبر الأخطاء هما: قانون العزل السياسي الذي اتضح انه وراء نصف المشاكل الأمنية و الاقتصادية في ليبيا.

كذلك هناك خطأ الطبقة السياسية لأنها لم تتصدى منذ البداية لتلك الجمعيات الدينية المتشددة فهم مروا بنفس المغالطة التي مررنا بها نحن في تونس عندما كان أنصار الشريعة يقولون أن تونس ارض دعوة و ليست ارض جهاد و كانوا يوهمون الناس أنهم جماعة دعوية و لا يريدون سوء البلاد .

ثم اتضح بعد ذلك في أحداث إرهابية لا فائدة في ذكرها الآن و هي تقريبا نفس المجموعات الموجودة في ليبيا بل ربما بشكل أكثر تشددا لان أنصار الشريعة في ليبيا هي من كانت وراء قتل السفير الأمريكي هناك في بنغازي و بالتالي تقدير حظر هذه المجموعات لم يقع بشكل كبير و هذا يعود إلى الظروف السياسية و خلال تلك الفترة كانت الطبقة الحاكمة تسيطر عليها تيار الإخوان المسلمون و ربما كانوا يعتقدون انه بالإمكان تطويع تلك التيارات الراديكالية مثلما كان يقول التيار الإسلامي في تونس أن هؤلاء يمكن استيعابهم في العملية السياسية لكن في آخر المطاف بني واقع جديد في ليبيا و كذلك في تونس لكن مع فارق لان ليبيا تأثرت بتونس عندما سقط النظام .

و الفارق واضح انه في تونس رغم المشاكل و رغم وجود حكومة الترويكا فانه كان هناك دولة و مجتمع مدني و هذا العنصر كان غائبا بالنسبة للوضع في ليبيا .

السلاح في ليبيا أصبح موجها لصدور الليبيين يعني معاكس تماما لوضعيتها إبان الثورة و تقريبا نحن في الثورة التونسية كل الأحياء كانت متضامنة و تحمي بعضها لكن الآن اختلفت الوضعية و أصبحنا نخاف من بعضنا خشية أن يكون الشخص المقابل من المتشددين أو من الخلايا النائمة .

لكن هذا في ليبيا بنسب اكبر، فالسلاح الذي وجه لليبيين اليوم أكثر بكثير من الذي وجه لأعداء الثورة منذ البداية.

و بعد أن زال النظام القديم ، لم يتفق الفاعلون السياسيون على شكل النظام الجديد و إلى اليوم لازالت لجنة الدستور تشتغل بنسخة إلى حد ما تعتبر مقبولة و السؤال هنا لماذا بقيت ليبيا 3 سنوات إذا تمكنت من طرح الدستور للاستفتاء كما تريد .

فبالتالي إنني اعتقد أن المشكل الرئيسي في ليبيا كما قال الدكتور منصف وناس يكمن في الأحلاف الخارجية و ضعف الجبهة الداخلية.

هذان الأمران كافيان لتدمير الدولة و بالتالي فان الصورة واضحة للمجتمع المدني أن أرادوا إنقاذ ليبيا فعليهم أن يضغطوا على تلك الأقطاب التي تتدخل في شأنها لان ذلك سيساعد الليبيين على الجلوس على مائدة الحوار وبعدها وبعد أن يتم تقليص التدخل الخارجي بشكل كبير عند ذلك تصبح فرص النجاح و الحوار ممكنة لان ليبيا ليس بها مجتمع طائفي كما هو الحال في سوريا و العراق و لا توجد عرقيات كثيرة تشكل خطرا لوحدة البلاد ، كل هذه الظروف ممكنة لكن الذي تسبب في لخبطة هذه الأوراق هو معطى تلك التيارات المتشددة : من يحكمها ويسيرها ؟ ما هي أجنداتها و ولاءاتها ..؟

المسألة هنا لا تعود فقط إلى الخارج و إنما إلى الداخل الليبي فإذا أحس الليبيون أنهم مستهدفون فتلك الأموال و الأسلحة لن تمكنهم من السيطرة على البلاد لمدة طويلة .

في ليبيا ، الناحية الأمنية ليس فيها غالب و لا مغلوب هناك تفوق جزئي للتيارات الإسلامية و المتشددة لكن يجب أن نفهم انه حتى داخل هذه التيارات ليس هناك وحدة في الموقف بين التيار الإسلامي و التيار الجهادي و هنا يصبح من الداء و الخبرة السياسية أن يقع فرز تلك التيارات الإسلامية المعتدلة حتى يتم عزل تلك التيارات المتشددة . و الآن الليبيون بصدد البحث عن كيفية تشريك هذا التيار الإسلامي لكن لم يقع إجماع عام على ذلك .

و نجاح نقطة الحوار الوطني تكمن عندما تنقص المؤثرات الخارجية و لكن هذا الحوار سيكون شاقا لأنه يجب أن يتكون بالأشخاص الذين يؤمنون بالعمل السياسي.

النقطة الثانية أن الدولة لا يمكن أن تبنى بدون جيش قوى و ما طرحته بعض التيارات الدينية قبل الحوار بان يكون الجيش الليبي القادم متكون من الميليشيات الموجودة حاليا أي أن يصبح الجيش مفخحا و بالتالي لن يكون حرفيا أو محايدا و هذا ما عطل الحوار اليوم . و لإنجاح هذا الحوار يجب الاتفاق على هتين المسالتين .

سأمر الآن إلى 3 تساؤلات :

1. هل هناك فرص لنجاح الحوار الوطني في ليبيا مستقبلا ؟

2. هل تتأثر دول الجوار بمجريات الحرب في ليبيا؟
3. ما هو مستقبل الإرهاب في المنطقة المغاربية؟

إجابة على السؤال الأول فاني اعتقد ان الحوار مرهون بتنازلات من كل الأطراف لكن قبل ذلك لابد من الاتفاق على أن نجاحه يتوقف على 3 أشياء و هي :

- ← الاعتراف بالمؤسسات الشرعية في ليبيا مثل البرلمان المنتخب و قد عبر القادة الاوروبيون عن رفضهم تغيير هته المؤسسات .
- ← نجاح الحوار الوطني مرهون بتوظيف كيفية إدارة الثروة البترولية و الشفافية في توزيعها و هنا مرتبط الفرس.
- ← تعزيز الجهود التي ستؤدي إلى تجريد المليشيات من السلاح .

و هذه النقاط تمثل مخرجات الحوار الأساسية.

إجابتي على السؤال الثاني كالتالي :

تأثرت الجزائر لهذا الوضع في ليبيا و الدليل أنها أنشأت منطقة عسكرية كاملة و قد كلفها ذلك عدة المليارات و قد فارت المصاريف ما يزيد عن 7 مرات للسنوات الفارطة.

و تعتبر الجزائر الأزمة الليبية من اخطر الأزمت في المنطقة و تؤكد أن الوضع الليبي مرشح إلى التآزم خاصة بعد دعوة أنصار الشريعة و من حق الجزائر أن تدافع عن أرضها و حدودها و لذلك رفضت الجزائر التدخل الفرنسي لأنها تدرك تداعيات ذلك خاصة و أن أزمة مالي ليست ببعيد و تدرك تماما أن الأزمة في ليبيا معقدة جدا .

أما بالنسبة لتونس فهي تعتبر الدولة الأقرب لاحتضان الحوار بالنسبة لجزء من الليبيين و ذلك لعدة أسباب منها أن تونس لم تتدخل في الشأن الليبي خاصة في الفترة الأخيرة و اتخذوا موقف الحياد و بالتالي في نظر الليبيين يمكن أن يكون ذلك دافعا لكي يجمع العديد من الفرقاء حول طاولة التفاوض .

بالنسبة لمصر: جزء من الليبيين يقبلون أن تكون مصر واسطة في التفاوض، لكن المصريين كذلك لهم هواجس أمنية، الحدود بين ليبيا و مصر 1000 كم مثل حدود ليبيا و الجزائر و ليبيا و تونس 500 كم أو اقل.

هناك أسلحة تدخل لمصر و هناك اتهام بأنها تعطي للتيارات المتشددة و المتطرفة في مصر و بالتالي تبقى تونس هي الإطار الذي يمكن أن يحتضن هذا التوافق. لكن تونس الآن تعيش على التهديدات الأمنية التي تحدث عنها وزير الداخلية الذي قال أن هناك تنظيمات متشددة دينيا تأتي من حدود ليبيا و تريد إفساد الانتخابات القادمة.

أنا اعتقد و بكل تجرد أن التهديدات يجب أن تؤخذ على محمل الجد و لكن الجهاز الأمني أفضل من السابق فالحدود التونسية الليبية هي غير الحدود الجزائرية الليبية لأنها مكشوفة و بالتالي التخوف ربما من الخلايا النائمة و الأشخاص الانتحاريين و بالتالي نجاح الانتخابات في تونس سيساهم في تطبيع و تحسين التفاوض بين الفرقاء في ليبيا لأنه باستقرار النظام في تونس ليبيا لن تستطيع العيش في عزلة و بالتالي فان نجاح المسار الانتقالي بتونس سيؤثر في ليبيا.

و اعتقد أن ما سيجعل التونسيون يتصدون للضربات الإرهابية قبيل الانتخابات هو تماسك الجبهة الداخلية التونسية.

ولو تنجح هذه التجربة رغم نقائصها فإنها ستكون رسالة ايجابية لليبين و عندها يصبح هناك مبررات لاحتضان تونس للحوار الوطني و في آخر المطاف اعتقد أن تونس ستصل إلى هذه الانتخابات بأقل الإضرار حتى و إن حدثت بعض العمليات الإرهابية ذلك لن يغير المسار الكبير للانتخابات .

بالنسبة للجواب الثالث حول مستقبل الإرهاب في المنطقة المغاربية، اعتقد انه مرتبط بخمسة أشياء :

أولا تطور ظاهرة الإرهاب في المشرق لان معظم مقاتلي التيارات المتشددة في المغرب العربي يقاتلون في المشرق و يتأثرون بالتغيرات الحاصلة في المنطقة . ثانيا هناك عودة بقوة للإرهاب العالمي بظهور داعش و هذا سبب الخلاف بين القاعدة و داعش . فالقاعدة تنادي بالجهاد المحلي و أصبحت منقسمة لقواعد أما بالنسبة لداعش فان هناك تضخيما لها لان البيئة التي أوجدت داعش في سوريا و العراق ليست هي البيئة الموجودة في شمال إفريقيا .

الآن هناك حرب دولية على داعش بما أن الدول الكبرى أجازت ضرب داعش في العراق و لا اعتقد أن هته التيارات قادرة على أن تنتهج نفس أسلوب داعش لأنها بطبيعتها إرهابية لكنها تعازلها لأنها ذات تنظيم غني و لها أموال طائلة و هي تعدهم بأنها ستنفق عليهم بسخاء.

ثالثا مسألة التوحيد بين داعش والقاعدة و التي طرحها "أكمي" القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ثم القاعدة في الجزيرة العربية أما الآخرون فلا زالت بينهم تناقضات .

أنا اعتقد أن هذه المسألة لا تشتغل دائما لحسابها الخاص و هناك من يقول أن قطر بعد موت بن لادن اشترت العديد من قيادات القاعدة .

رابعا ، مستقبل الإرهاب في المنطقة المغاربية مرتبط بمدى تجاوزها لمشاكلها و اتفاقها على وضع خطة أمنية أكثر نجاعة .

الآن للتنسيق الأمني في ظل الحالات الأمنية غير مجدي و بالتالي لو كان هناك اتحاد مغاربي لكانت هناك عملية سيطرة على الإرهاب . فلو استقر الإرهاب في دولة أوروبية لتضامنت جميع الدول الاور وبية معه . يجب أن يكون هناك عزيمة .

إن قضية تفعيل العمل ألمغاربي ستصبح إحدى العوامل الأساسية في مقاومة الإرهاب .

خامسا، تعميم الإرهاب في المنطقة العربية يعود إلى عناصر متعددة داخلية و خارجية و السباق نحو التموغ في إفريقيا باعتبارها ما تزال غنية بالنفط و الموارد و هذا ما قيل في حرب مالي الأخيرة .

اعتقد أن انتشار الإرهاب في المنطقة المغاربية يساهم في ازدهار صفقات السلاح فعوض التركيز على التنمية و بناء اقتصاد قوي أصبح الإنفاق أكثر في التسلح لمواجهة خط الإرهاب .

أنا ارفض التسيير التأمري أي جلب الإرهاب و بيع السلاح لا يجب أن نفع في التبسيط و نحن الذين خلقنا البيئة لوجود الإرهاب لأنه نتاج لغياب الحوكمة و الدولة المدنية الديمقراطية فعندما توفرت هذه الظروف ، استطاعت الدول الكبرى ذات الأجندات أن توجه سياستها حسب الأوضاع الموجودة في تلك البلد .

اعتقد أن الحرب على الإرهاب تستوجب خفض التوتر و السياسي مواصلة سياسة التوافق على أسس سليمة لا على أسس مغشوشة ، تنسيق النشاط الاستخباراتي مع الدول الشقيقة مثل أمريكا و ا وروبا لان الإرهاب عابر للبلدان و القارات حتى و لو لنا احتراز على هذه الدول . الحرب على الإرهاب تفرض علينا أن نتعامل معها .

سادسا، انتهاز مقاربة شاملة متعددة الأبعاد أمنية و تنموية و ثقافية لان الإرهاب لا يضرب بالسلاح فقط .

مقاومة الإرهاب في ليبيا تتم عبر الضغط من اجل الجلوس على مائدة الحوار و الضغط عبر التهديد بتقديم الإرهابيين في ليبيا عبر المحاكم الدولية ثم الاستفادة من الظرف الدولي في مقاومة الإرهاب فليبيا تستطيع أن تستفيد من الظرفية الحالية و أخيرا الإيمان بالعقلية الجدلية في التأثير في العلاقات الدولية أي أن الشعب الليبي قادر على التأثير في القرارات الدولية كي لا تخدم فئة دون أخرى سوى كانت في الداخل أو الخارج .

نقاش عام

■ المدخلية الأولى:

شكرا على الاهتمام بوطني ليبيا، أريد أن أضيف أن الثقافة التي خلفها نظام القذافي من فساد مالي و سياسي و ثقافي...التوصيف هو عادة مدخل للحل و نحن حاليا نعلم ما يحدث في ليبيا و هي الآن تعتبر مدرسة في عدم الاستقرار و هذا حقيقي. ما نريد حاليا هو الوصول إلى حل مثلا نحن نطالب بالحوار و يجب على جميع الأطراف أن تجلس على مائدة الحوار.

بالنسبة لي الحل اسمه "ديرا" و هي السفيرة الأمريكية في طرابلس لان الولايات المتحدة هي الوحيدة القادرة على فرض التفاوض على الجميع. و لكن السؤال هل حان وقت التدخل الأمريكي، لا ادري لأنني استمعت إلى تصريحاتها تقول أن الجلوس و التفاوض سيكون في حالتين إما أن يصابوا بالإرهاك الكامل أو ينتصر طرف على طرف آخر.

■ المدخلية الثانية:

لدي سؤالان و هما كالتالي:

ما هي مصلحة قطر في تمويل الإرهاب عن طريق داعش أو القاعدة ؟

يقول السيد مولدي لحمز أن معظم الليبيين اشتغلوا مع القذافي إذن من الذي اسقط هذا النظام ؟

■ المدخلية الثالثة:

الحل في ليبيا يمر دائما عبر تشخيص الوضع و هناك نزعة للأطراف في السيطرة على الوضع وإقصاء الطرف الآخر بأي طريقة و بالتالي من الصعب أن تنتهي بين ليلة و ضحاها ، هناك نقص في التكوين السياسي إضافة إلى وجود ثنائية في كل دولة : السلاح و الثروة في غياب الدولة .

هناك طرف ثالث يفرض نفسه و اعتقد أن هناك داعش شديدة سوف نراها في ليبيا و قد شاهدت بنفسي مشاهد في غاية من الدموية كنت قد شاهدتها في أفغانستان عندما يتم إعدام أشخاص في ملاعب بحضور جماهير تصفق و تكبر .

في نظري ، ليبيا لازالت تحت الفصل 7 و الحماية الدولية لابد أن تكون في ليبيا تحت مسؤولية الأمم المتحدة و هذا هو الحل الوحيد و في اعتقادي يجب الضغط على جميع الأطراف في ظل دعم أجنبي جوي كما هو الحال في سوريا و العراق و استنفار جميع القبائل لمحاصرة هذه الظاهرة و الخروج من هذه الأزمة .

■ المدخلة الرابعة:

أمام رفض أي حوار مع الجزائر و عدم تلبية دعوة بوتفليقة ، هل يمكن أن يكون هناك حوار يؤدي إلى نتائج ايجابية ؟

■ المدخلة الخامسة:

لدي تساؤل : هل تعتبرون أن ليبيا هي المغنم الأكبر لحلف الناتو و القوى الغربية بصفة عامة ؟ هناك عملية منظمة جدا في فهم واضح للطبيعة القبلية و الاثنية للشعب الليبي ، هناك مغنم في كل الواجهات سوى مادية أو اقتصادية و مغنم سياسية ... اليوم في ليبيا ، هناك أحقاد متوارثة و مصالح في غياب وعى فكري ، أكاديمي هل يمكن فرض اتفاق و هل هو مرتبط بالوضع في تونس ؟ و هل هي فرصة لاحتراق الإسلام السياسي عبر العالم ؟

❖ الإجابة عن الأسئلة المطروحة :

■ مدخلة السيد مولدي لحرر :

لتفسير معنى أن اغلب الليبيين اشتغلوا مع النظام الليبي أي انخرطوا في المنظومة السياسية و التي حددت للفاعلين السياسيين الطموحين منذ 40 سنة ، المسار الذي ينبغي السير فيه للحصول على الموارد المادية و الاعتبار الاجتماعية . و بما أن النظام يحوط في كيفية تشكيل القوى فهو قد ادخل فيها مجموعات كبيرة تنتمي إلى أسلاك تدافع عليهم.

ديمغرافيا ، فقط سيبقى مليون شخص في العمل إما كانوا موظفين أو شرطة أو جيش أو لجان ثورية .. و هي سلسلة لا متناهية , هؤلاء لديهم تشابكات.

المشكل في ليبيا أن المواقع في الهرم الاجتماعي تتغير بسرعة و في قياسات زمنية ضيقة جدا حسب منظومة القذافي. ما يحدد المراكز و الموارد هو سلطة تشتغل بزبونية و لذلك فان المجتمع الليبي مفروض عليه الانخراط في هذه المنظومة .

النقطة المتعلقة بضعف المجتمع المدني هو عدم وجود الدستور و النقابة بسبب ضعف المثقفين لان تطور أفكار المجتمع المدني مرتبط بذلك.

■ مداخلة السيد المنصف وناس:

هناك أطراف كثيرة يمكن أن تقنع بإمكانية هذا الحوار و أنا أشير بالذات إلى الإدارة الأمريكية لأنها لا تعتبر نفسها معنية باستقرار ليبيا لان هناك تدفق سلاح و ثروات منهوبة و تباع بشكل عشوائي لتركيا و التي تتبعها إلى إسرائيل و الولايات المتحدة و لكن يكفي أن تعلن الإدارة الأمريكية على ضرورة الحوار في ليبيا حتى تقبل المليشيات بالمشاركة في الحوار و لكن إلى حد الآن و حسب قناعاتي لا توجد إرادة في فرض هذا الحوار .

المسألة الثانية حول السفارة الأمريكية أنا أوافقك بان لديها إمكانيات كبيرة لتشجيع هذا الحوار و لها علاقات بكل مكونات المجتمع الليبي و دليل ذلك تنقلها جويًا بدون أية مشاكل .

المسألة الثالثة : لأول مرة منذ 50 سنة ، في السياسة الخارجية الأمريكية تسمح الإدارة الأمريكية لحلفائها بهامش من المناورة مثال سوريا سمحت إدارة اوباما للسعودية و قطر و تركيا و بطريقة غير مباشرة الأردن بلعب دور قذر في سوريا دون موافقة مباشرة من الإدارة الأمريكية و نفس الشيء في ليبيا و هذه خاصية من خصائص اوباما و هو إيجاد توازن بين الدولة الظاهرة و بين الدولة العميقة التي تحكمها الاستخبارات الأمريكية و الدليل هناك مراجعة لقصص داعش و في نفس الوقت تهيئ الاستخبارات الأمريكية في المعسكرات الأردنية تنظيمًا جديدًا يسمى خرسان و هو أكثر دمويًا و إرهابيًا و وحشية من داعش . ففي الظاهر عليه محاربة داعش لكن في العمق هي تحظر البديل للانقضاء على سوريا أو ربما الأردن أو الكويت لا ادري .

■ مداخلة السيد علي العلازي :

هناك العديد من القراءات في ما يخص مصلحة قطر في تمويل الإرهاب ، هناك طريق الغاز و هناك مسألة تشكل خارطة جديدة للشرق الأوسط والذي جزء منه يمثل الربيع العربي لكنه بالنسخة الغربية و الأمريكية بالخصوص و قد وقع عليها بعض التغييرات فالأمريكان يقولون أن السبسي قام بلخبطة الأوراق و لم يكن في الحسبان أن يبقى نظام مرسي إلى الآخر.

في العلاقات الدولية، لا يوجد أشياء قارة و ثابتة بل يتم رمي المشروع و ينظرون إلى كيفية تفاعله ثم يقومون بالتحويلات اللازمة.

قضية الإسلام السياسي : أنا اعتقد أن الايدولوجيا لا تموت بسهولة ، هناك دخول في أزمة هيكلية و ليست ظرفية و يمكنه أن يضعف إذا أصبح تقوى المجتمع المدني والرؤية في الإسلام المستنير .

في الختام الحوار عند الغرب و أمريكا هو مسالة توقيت و اعتقد أن استقرار الوضع الإقليمي سيساعد كثيرا في الوصول إلى حل في ليبيا . الآن هناك فرصة للقضاء على الإرهاب من الناحية الدولية .

■ مداخلة السيد احمد إدريس :

في الختام لدي مداخلتان:

الأولي حول داعش و الإرهاب و قد أكون مخطئا لكن التنظيمات الإرهابية الموجودة في شمال إفريقيا ما يهملها هو العلامة التجارية و داعش اليوم أصبحت مغرية و الأكثر جاذبية للتنظيمات الإرهابية و الأكثر قدرة على الترهيب .

و بالتالي التنظيمات الموجودة في المنطقة سوف تستعمل هذا المظهر الخارجي لكي ترهب بها المنطقة حتى لو لم يكن هناك ارتباط بينهما.

المسالة الثانية حول دور الولايات المتحدة الأمريكية و التي لا تزال تعتقد أنها القوة الأقدر في العالم على تغيير المسائل عندما نقارن دورها في التسعينات ثم بداية 2000 مع بوش الابن و الآن فقد فقدت الكثير من القوة و النزعة إلى التدخل مباشرة و فرض رأيها لم يعد ممكنا اليوم لضعفها و لعدم القدرة على التأثير في جزء كبير من تصرف الإدارة الأمريكية .

و لم تعد قادرة على منافسة المال السعودي الذي يعطى بسخاء إلى بعض التنظيمات الجهادية السلفية و لا تستطيع أن تنصدي أو تؤثر عليها بمفردها و لا على تركيا و لا على إيران . و بالتالي نحن نواصل في إعطاء هذا الدور الهام للولايات المتحدة و هي تحتاج إلى حلفاء تكاثر عددهم اليوم و بدونهم لا تستطيع أن تفعل شيئا لذلك يجب إعادة النظر في دور الولايات المتحدة و كيفية تعاملها مع القضايا الحالية في المنطقة.

و في الختام ، أشكركم على حضوركم و على هذا اللقاء العني جدا بمحتواه و بمشاركة الأساتذة الذين أفادونا كثيرا في هذا المجال و قد سلطنا الكثير من الضوء على الحالة الليبية التي هي معقدة و لا تنحصر آثارها فقط عليها و لا فقط على دول الجوار بل لها انعكاسات على المنطقة عموما و قد تتطور المسائل بشكل اخطر . ما يهملنا الآن في تونس هو أن نكون في مأمن من أي سلبيات تؤثر على المسار الانتقالي .